الرؤية والرسالة والهدف

الرؤية (Vision) :

الريادة في مجال نشر البحوث العلمية ، والسعي للوصول لتصنيف عالٍ متقدم بين المجلات العلمية المحكمة ، وأن تكون مجلتنا نبراساً للعلم والمعرفة ، وواجهة علمية وثقافية مشرقة لكليتنا الموقرة ورمزاً خلاقاً يجمع بين الأصالة والحداثة.

الرسالة (Mission) :

إثراء الحركة العلمية بأجود أنواع البحوث والدراسات المتخصصة والتربوية ، التي تربط بين الأصالة والحداثة ضمن اطار حضاري بناء ، باستثارة همم الباحثين وتنمية قدراتهم في النشر العلمي الأصيل وباللغتين العربية والإنكليزية ، وبما يُسهم حتماً في إيصال الفكر الوطني / التربوي لكل شعوب العالم . وإتاحة الفرصة للباحثين لتقديم الصورة الحقيقية الناصعة لدور المرأة في المجتمع الإنساني ككل وفي بلدنا العراق بشكل خاص.

الأهداف (Aims) :

تسعى مجلتنا إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١.تنشيط البحث العلمي التخصصي في العلوم الإنسانية والمجالات التربوية وقضايا المرأة .

٢.تشجيع البحوث والدراسات والأنشطة العلمية التي تربط الأصالة بالحداثة وصولاً إلى تنمية الاعتزاز بماضينا الجميل والاختيار الواعي لما في الحداثة من توجيهات ينتفع منها الجيل الجديد .

٣. التواصل العلمي والبحثي الهادف مع المراكز العلمية ، والعلماء والباحثين لإبراز دور المرأة في المجتمع علمياً وتربوياً ، وإبراز نشاطاتها البناءة في مجال التخصص والتعليم .

٤.تسليط الضوء والاهتمام عما وصلت إليه المرأة لعراقية من رقي ومساهمة فاعلة في التنمية المستدامة لمجتمعنا الطيب .

٥.تنمية الوعي التربوي لدى الجيل الجديد من خلال استعراض الأفكار والأنشطة التربوية والتعليمية التي تساهم في انماء روح الاحترام للأصالة والانتقاء الواعي للحداثة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝٢ خَلَقَ
الْإِنسَانَ ۝٣ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾

سورة الرحمن: الآيات ١ - ٤

مجلة كلية التربية للبنات

مجلة علمية محكمة

دورية فصلية

تصدر عن كلية التربية للبنات

Iraqia University

Journal of the College of Education for Women: A Peer-Reviewed Academic Journal

جـهة الإصدار: كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية اختصاص الـمجلة: العلوم الإنسانية والتربوية

ISSN 2708-1354 (Print)

ISSN 2708-1362 (Electronic)

رقم الاعتـماد في دار الكتب والوثائق العراقية 2138 لسنة 2016م نوع الإصدار: (فصلي) كل ثلاثة أشهر.

نطاق التوزيع: داخل العراق البريد الإلكتروني:-

wom.mag.uni@aliraqia.edu.iq

هاتف سكرتارية التحرير: 07747936814 (الهاتف الأرضي) داخلي: (2028)

مجلة كلية التربية للبنات – الجامعة العراقية ، المجلات الأكاديمية المحكمة:

https://www.iasj.net/iasj/journal/349/issues

- **حقوق النشر محفوظة.**
- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله الخطي.**

ما ينشر في المجلة من بحوث ووجهات نظر تعبر عن أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الكلية.

التعريف:

مجلة علمية دورية محكمة فصلية تصدر عن كلية التربية للبنات الجامعة العراقية تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

تحمل الرقم الدولي:

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362

مجلة معتمدة في دار الكتب والوثائق العراقية بالرقم: (2138) لسنة 2016م

وتقوم بنشر البحوث العلمية القيمة والأصيلة

في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية.

دعـــوة:

ترحب هيئة تحرير المجلة بإســـهامات الباحثين، وأصـــحاب الأقلام من الكتاب والمثقفين في أقســـام الفكر الإســـلامي، والعلوم الإنســـانية، والاجتماعية، والتعليمية والتربوية، وكل ما لـه صـــلة بشـــؤون المرأة والمجتمع، وقضـــايا الإنماء التربوي والتعليمي، والبرامج التطويرية المعاصـــرة على وجه العموم ، على وفق قواعد النشـر المعتمدة من هيئة تحرير المجلة ، على وفق تعليمات وضـوابط النشـر في الـــمجلات العلمية الصادرة من دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم والبحث العلمي الموقرة.

أولاً : رئيس هيئة التحرير:

الأستاذ الدكتور

ورقاء مقداد حيدر / تخصص الشريعة / الفقه المقارن

ثانياً : مدير التحرير:

الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الجبار فاضل/ اللغة العربية / البلاغة والنقد/ قسم اللغة العربية

ثالثاً : أعضاء هيئة التحرير:

١.	أ.د. مولود عويمر: تخصص: التاريخ / جامعة الجزائر / كلية العلوم الإنسانية .	عضواً خارجياً.
٢.	أ.د. إبراهيم عبد الرحيم أحمد ربابعة: تخصص: أصول فقه / جامعة الوصل / كلية الدراسات الإسلامية/ الإمارات العربية .	عضواً خارجياً
٣.	أ.د. عبد الملك بو منجل: تخصص: اللغة العربية/ النقد الأدبي/جامعة سطيف ٢ ، الجزائر/ كلية الآداب واللغات .	عضواً خارجياً.
٤.	أ..م.د نجاة موسى الفيتوري : تخصص: تربية وعلم نفس/علم نفس تعليمي/ الجامعة الأسمرية الإسلامية / كلية التربية / ليبيا .	عضواً خارجياً
٥.	أ.م.د نجاح عبدالله احمد البياع : تخصص: الدراسات الإسلامية / الدعوة والثقافة الإسلامية/ جامعة الأزهر / كلية أصول الدين / مصر .	عضواً خارجياً
٦.	أ.د. سوسن صالح عبدالله سرية : تخصص: اللغة الإنكليزية/الترجمة.	عضواً ومدققاً للغة الإنكليزية
٧.	أ.د. بشرى غازي علوان : تخصص: اللغة العربية /اللغة .	عضواً
٨.	أ.د نهلة عاشور منسي : تخصص: فلسفة إسلامية / الفقه الإسلامي .	عضواً
٩.	أ.د. محمود دهام نايف : تخصص: أصول الدين / الحديث النبوي .	عضواً
١٠.	أ.د. ليث خليل خلف :تخصص: تاريخ / التاريخ القديم .	عضواً
١١.	أ.م.د وصال كاظم حسين : تخصص: اللغة العربية / البلاغة والأدب.	عضواً

١٢.	أ.م.د أسيل عبد الحميد عبد الجبار : تخصص: علم النفس التربوي.	عضواً
١٣.	أ.م.د جنان عبدالله شفيق : تخصص: اللغة الإنكليزية / الأدب .	عضوا
١٤.	أ.م.د ذكرى فاضل محل : تخصص: طرائق التدريس / التاريخ .	عضواً
١٥.	م.د سماح ثائر خيري : تخصص: رياض أطفال .	عضواً
١٦.	أ.د يونس يحيى عبدالله : تخصص: اللغة العربية / اللسانيات النصية.	عضواً ومدققاً لغوياً.
١٧.	أ.م.د. سيناء أحمد جار الله : تخصص: دراسات مالية / إدارة مالية .	عضواً ومحاسباً مالياً

رابعاً : موظفو المجلة

١. م.م. مروة مرزة حمزة / تخصص : تاريخ / مسؤولة وحدة المجلة .

٢. براء إبراهيم سالم / سكرتيرة المجلة .

ضوابط النشر في المجلة

١. تتخصص المجلة بنشر الحوث العلمية القيمة والأصيلة في المجالات الإنسانية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها إلى أي جهة أخرى (بتعهد خطي من صاحب البحث) ضمن المحاور المشار إليها في التعريف أعلاه ،شرط الالتزام بمنهجية البحث العلمي وخطوات المتعارف عليها محلياً وعالمياً، وتقبل البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية بنسبة محددة.

٢. تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة جميعها لفحص أولي من هيئة التحرير لتقرير مناسبتها لتخصص المجلة، ثم لبيان أهليتها للتحكيم، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث بالكامل، أو تشترط على الباحث تعديله بما يتناسب وسياسة المجلة قبل إرسال إلى المحكمين.

٣. ضرورة تحقق السلامة اللغوية مع مراعاة علامات الترقيم، ومتانة الأسلوب ووضوح الفكرة علل أن يكون الباحث مسؤولًا عن السلامة اللغوية للبحث المقدم باللغتين العربية والإنجليزية.

٤. ترسل البحوث المقبولة للتحكيم العلمي السري إلى خبراء من ذوي الاختصاص قبل نشرها، للتأكد من الرصانة العلمية والموضوعية والجدة والتوثيق على وفق استمارة معتمدة ولا تلتزم هيئة التحرير بالكشف عن أسماء محكميها، وترفض البحوث المتضمنة في خلالها إشارات تكشف عن هوية الباحث.

٥. لضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم تكون المعلومات الخاصة بهوية الباحث أو الباحثين في الصفحة الأولى من البحث فحسب.

٦. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات الجوهرية المقترحة من المحكمين للبحث.

٧. يحق لهيئة تحرير المجلة رفض البحث واتخاذ القرار وعدم التعامل مع الباحث مستقبلاً عند اكتشافها ما يتنافى والأمانة العلمية المطلوبة بعد التثبت من ذلك.

٨. تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول للنشر، ولا يجوز النقل أي عن البحث إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد أن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.

٩. لا تدفع مكافأة للباحثين عن البحوث المحكمة التي تقبل للنشر في المجلة وتقدم رئاسة هيئة التحرير مكافأة خاصة للمحكمين.

١٠. تعتمد المجلة آلية التوثيق المتنوعة فتقبل البحوث بآلية التوثيق بالهوامش سواء أكان في نفس الصحيفة ، أم في نهاية البحث، كما تقبل البحوث بآلية التوثيق في المتن بالطريقة المتعارف عليها عالمياً بـ APA.

١١. تقبل المجلة كذلك البحوث الميدانية أو المعملية ،شرط أن يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومدى الحاجة إليه ، ومن ثم يحدد مشكلة البحث في هيئة مسائلات أو فرضيات، ويعرف المفاهيم والمصطلحات، ويقدم ،عندها قسماً خاصاً بالإجراءات يتناول فيه خطة البحث ومجتمع والعينات والأدوات ، فضلا عن قسم خاص بالنتائج ومناقشتها، ويورد أخيراً قائمة المراجع.

١٢. لا يجوز نشر أكثر من بحث للباحث في العدد الواحد من المجلة سواء أكان بحث منفرداً أم مشتركاً مع باحث آخر.

١٣. يزود صاحب البحث- عند نشره- بنسخة واحدة مستلة مختومة من البحث المنشور في العدد.

١٤. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يرد إليها من مطبوعات، تأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة، والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم، واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.

١٥. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو رأي الكلية.

١٦. جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة كافة تكون باسم رئيس التحرير، أو مدير التحرير عبر العنوان البريدي wom.Mag.uni@aliraqia.edu.iq: ، أو رقم هاتف المجلة.

١٧. أخيرا تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر والهادئ والبعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات، وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات، أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية، وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

دليل المؤلف

Author Guidelines

١. يقدم الباحث طلب خطي (استمارة رقم 1 المرفقة) مختوم بالختم الرسمي لجهة الانتساب .

٢. يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية مطبوعة مكبوسة على ورق(A4) وعلى وجه واحد، وتكون إعدادات حواشي الصفحة 2.5 سم من كل جانب بخط(Simplified Arabic)بحجم 14 للمتن و 12 للهامش، و16 غامق للعنوان الرئيسي و 15 غامق للعنوان الفرعي. واذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيكون بخط(Times New Roman) .

٣. لا يزيد البحث عن خمس وعشرين صفحة ، ويكون من ضمنها المراجع والحواشي والجداول والأشكال والملاحق. ويتحمل الباحث ما قيمته ثلاثة آلاف دينار عن كل صحيفة زائدة.

٤. يوقع الباحث التعهد الخاص بكون البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر إلى جهات أخرى، ولن يقدم للنشر في الوقت نفسه حتى انتهاء إجراءات التحكيم (استمارة رقم 2).

٥. يلتزم الباحث بتقديم نسخة من كتاب الاستلال الإلكتروني للبحث وبخلافه يتعذر النشر.

٦. يتعهد الباحث بجلب نسخة إلكترونية من البحث على قرص حاسوب (CD) بعد إجراء جميع التعديلات المطلوبة وقبول البحث للنشر في المجلة.

٧. يرفق مع البحث خلاصة دقيقة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا تزيد على صحيفتين مع السيرة الذاتية.

٨. يسدد الباحث أجور النشر والخبراء بحسب مقدارها بكل لقب علمي على وفق المنصوص عليه في الكتب الرسمية ، ويتم تسليم الأجور إلى الجهة الرسمية في القسم المالي للكلية بوصولات رسمية تحفظ حق الباحث وإدارة المجلة ، ولا تسترد الأجور في حالة رفض رئيس التحرير أو المقيمين للبحث المقدم لأسباب علمية أو لسلامة الفكرية أو غيرها.

٩. يستلم الباحث إيصالا خطيا بتاريخ تسليم البحث. ثم يُعلم بالإجراءات التي تمت.

١٠. إذا استخدم الباحث واحدة من أدوات البحث في الاختبارات أو جمع البيانات فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة اذا لم تنشر في صلب البحث أو ملاحق .

١١. تلتزم المجلة بإرسال البحث إلى مقومين بخطاب تأليف، استمارة رقم 3 المرفقة ، على أن يتم تقويم البحث في مدة أقصاها ١٠ أيام، وبخلافهِ يقدم الخبير اعتذاره في أسبوع، وعندما يكون التقويم العلمي إيجابياً باتفاق اثنين من المقومين يحال البحث إلى المقوم اللغوي لتدقيقه لغوياً.

دليل المقوم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقوم للبحوث المرسلة:

١. يقوم البحث على وفق استمارة معتمدة للتقويم (استمارة رقم 4) تتضمن الآتي:

أ- فقرة تتعلق بموضوع البحث هل سبقت دراسته من قبل بحسب علمكم؟ وهل يوجد اقتباس حرفي؟ (الإشارة إلى الاقتباس إن وجد) أو استلال مع تحديد مكان الاستلال.

ب - جدول تقويمي فني تفصيلي يعبر عنه بـ (24) فقرة محددة صيغت على وفق مقياس ليكرت الثلاثي: جيد (3)، مقبول :(2)، ضعيف:(1) ويقوم الخبير بالتأشير على اختيار واحد منها تبعاً لقناعته بمحتوى الفقرة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة.

ت - مكان محدد لملاحظات الخبير الخاصة بتفاصيل البحث، أو بأساسيات العامة (علمية أو منهجية) كي يستفيد منها الباحث.

ث - خلاصة التقويم المتعلقة بصلاحية النشر على وفق ثلاث خيارات (صالح للنشر أو صالح بعد إجراء التعديلات، أو غير صالح للنشر) على وفق المعايير المحددة في الاستمارة.

ج - مكان محدد لتثبيت مسوغات عدم الصلاحية للنشر إذا حكم بذلك.

٢. على المقوم التأكد من تطابق وتوافق عنوان الخلاصتين العربية والإنجليزية لغوياً.

٣. أن يبين المقوم هل أن الجداول والأشكال التخطيطية الموجودة واضحة ومعبرة.

٤. أن يبين المقوم هل أن الباحث اتبع الأسلوب الإحصائي الصحيح.

٥. أن يوضح المقوم هل أن مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.

٦. على المقوم تحديد مدى استخدام الباحث المراجع العلمية.

٧. يمكن للمقوم أن يوضح بورقة منفصلة التعديلات الأساسية لغرض قبول البحث.

٨. توقيع الخبير على الاستمارة تمثل تعهداً خطياً بأنه قام بتقويم البحث علميا على وفق المعايير الموضوعية، وان البحث يستحق التقويم الحاصل عليه ومطلوب تسجيل اسمه على وفق ما مثبت في الاستمارة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامـــــــعة العراقية
كلية التربية للبنات

مجلة كلية التربية للبنات

مَجلة عِلمية مُحكمة

دورية فصلية

تصدر عن كلية التربية للبنات

تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

العدد الثاني والثلاثـــــون (32) الجزء الثاني
الصادر بتاريخ: 3/15 /2026

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحيةُ العدد...

الحمــدُ للهِ ربِّ العــالمين ، والصــلاةُ والســلامُ علــى نبينّــا محمــدٍ ، وعلــى آلــهِ وصحبهِ تسليماً كثيراً...

أما بعدُ...

يولدُ عدد جديد من مجلة (كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية) يحمل الرقم(32) ، الثاني والثلاثين ، بتأريخ 2026/3/15 ، يحوي بحوثاً متنوعة بين لغوية وأدبية وتربوية ونفسية وتاريخية واجتماعية ، وبحوث اللغة الإنكليزية ، ليكون العدد منهلاً للباحثين والدارسين والقراء عموماً ، يروي عطش المعرفة وحب العلم والتميز.

وفي هذا الإطار تؤكد إدارة المجلة حرصها على أن تكون البحوث المنتخبة في المجلة مثمرة للمجتمع والإنسان العراقيين ، وأن تلتزم بمبادئ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعليماتها ، في نوعية الموضوعات التي تعالجها ، وإسهامها المباشر في تنمية المجتمع العراقي والارتقاء به في سلم العلم والمعرفة .

نسأل الله السداد والتوفيق للباحثين والقراء ، ونسأله تعالى السداد لنا في عمل تحرير المجلة ، وأن يكون العمل خالصاً لوجهه الكريم ، ويكون لبنة في البناء المعرفي والعلمي لكليتنا الرصينة ، وخطوة نحو التقدم والازدهار العلمي لعراقنا الحبيب ، ومن الله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

هيئة تحرير المجلة

ربيع 2026/3/15

قائمة المحتويات – العدد (٣٢) : آذار/2026- البحوث المحكمة

(ج٢)

ت	اسم البحث	الباحث	الصفحة
١.	قبائل القشقائي في ايران (العادات- التقاليد – التحولات السياسية والاجتماعية ١٩٢٥-١٩٧٩)	أ.م.د روافد جبار شرهان	١-٢٣
٢.	دور أدوات الذكاء الاصطناعي الجغرافي في استقراء المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق	ا.م.د محمد حماد عبد اللطيف	٢٤-٥٣
٣.	التمركز حول الجنس- النقد النسائي بحث في الانثروبولوجيا النسوية	أ.م.د رؤى لؤي عبد الله	٥٤-٦٨
٤.	The Tree as a Hero in Richard Powers' *The Overstory*: An Eco Fiction Study	أ.م.د. جنان عبدالله شفيق	٦٩-٨٨
٥.	الزوائد على الطاهريّة في شرح المقدّمة المُحْسِبة – دراسة وتحقيق /المؤلف أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)/ دراسة وتحقيق	د. ظاري حميد رجا الفلاحي	٨٩-١٢١
٦.	الإعجاز في القرآن الكريم	م.م الهام زيد عبيد	١٢٢-١٤٠
٧.	من سايس-بيكو إلى معاهدة لوزان: دراسة وثائقية لدور القوى المنتصرة في صياغة وتثبيت الحدود النهائية لتركيا الحديثة وأثرها على مطالب الأقليات (١٩١٨-١٩٢٣).	د. سيناء صالح مهدي	١٤١-١٦٠
٨.	مرويات المسيب بن حزن رضي الله عنه جمعاً ودراسة	د. محمود حسين ناصر	١٦١-١٧٩
٩.	الدلالة النحوية في شعر العباس بن الأحنف (الابتداء بالنكرة والفصل بين العامل والمعمول) أنموذجا	م.د.أنوار قتيبة يحيى	١٨٠-١٩٤
١٠.	النوع الاجتماعي والابتكار الصوتي: الفروق بين الجنسين في تبني السمات الصوتية الخارجية (مساحة حروف العلة، النبر والتنغيم) في اللهجة العربية العراقية الحضرية	م.د. عمر عباس نعيثل	١٩٥-٢١٤
١١.	الانتقائية في التعامل ومعالجاتها في ضوء القرآن الكريم	م.د مصطفى اياد شهاب	٢١٥-٢٢٣
١٢.	التوازن الرقمي لدى المرشدين التربويين	م.د. اسراء كريم خليفة	٢٢٤-٢٤٦

١٣.	الاستنباط العقلي للأحكام الشرعية من خلال مفهوم الموافقة	م.د. زينة غني عاشور	٢٤٧-٢٥٨
١٤.	عمر بن ابي سلمة ربيب رسول الله (صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم)اثره ومروياته التاريخية (دراسة تاريخية)	م.د سمر اكرم عبدالرحمن عبدالربيعي	٢٥٩-٢٨٨
١٥.	جيرترود شولتز كلينك ودورها في ترسيخ واجبات ومكانة المرأة الالمانية عن طريق الرابطة النسائية الاشتراكية الوطنية (١٩٠٢-١٩٣٩)	م.د.غادة فائق محمد	٢٨٩-٣٠٧
١٦.	المؤسسات الادارية للدولة الاموية من خلال كتاب تاريخ خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ)	م.د. فاطمة عامر علي	٣٠٨-٣٢٣
١٧.	سياسة الحزب الشيوعي تجاه مسلمي الصين عام ١٩٦٦م /(الثوره الثقافية أنموذجا)	د. لقاء شاكر خطار الشريفي	٣٢٤-٣٥٧
١٨.	حزب بهارتا جانا سانغ ودوره في الحياة السياسية الهندية ١٩٥١-١٩٧٧	م.د نبراس بلاسم كاظم	٣٥٨-٣٧٨
١٩.	البيان القرآني عند الإمام الفراهي : دراسة بلاغية	م.م زينب خليل جابر طه العاني	٣٧٩-٤١٠
٢٠.	دراسة أثر التلوث الضوضائي الناتج عن المولدات الكهربائية في البيئة السكنية محلة ٦٨١ أنموذجًا	م.م. علي سعدون احمد م.م. دنيا قاسم عبد الجبار	٤١١-٤٢٦
٢١.	تحليل الخبر في البلاغة القرآنية	م.م نبأ علاء فاضل	٤٢٧-٤٤٠
٢٢.	**Menacing Motherhood in Kimberly Brubaker Bradley's The *War That Saved My Life***	م.م. هدى رزاق ابراهيم	٤٤١-٤٥٧
٢٣.	مستوى مهارات التدريس الصفي لدى مدرسي المرحلة المتوسطة: دراسة ميدانية في مديرية تربية الرصافة الثالثة	م.م احمد طارق ياسر عزيز	٤٥٨-٤٨٢
٢٤.	الاستراتيجيات الادارية المؤثرة في تحسين الاداء المؤسسي: دراسة تطبيقية لموظفي القطاع الحكومي ديوان الوقف السني أنموذجاً	م .م . ايمن حسن صبري	٤٨٣-٥١٧
٢٥.	اجتباء الثمرات في القرآن الكريم: دراسة وصفية تحليلية لآية القصص (٥٧)	م.م. حامد رشيد مجبل عبدالله	٥١٨-٥٤٧

٢٦.	بعثة نبيّ الله يوسف عليه السلام: دراسة قرآنية تحليلية في الإرهاصات والدروس المستنبطة	م.م. رابح حاتم توفيق	٥٤٨-٥٧٧
٢٧.	العيش بالفلسفة عبر رواقية ماركوس اوريليوس	م.م رفقة رعد خليل	٥٧٨-٦٠١
٢٨.	الشّيْبُ ونُعُوتُهُ في ضَوْءِ نَظَرِيَّةِ الحُقُولِ الدِلَالِيَّةِ وَالوَقعُ الصَوتِيّ /دِراسَةٌ تَطْبيقيَّةٌ في/كِتَابِ المُخَصَص لابنِ سِيدَه(ت٤٥٨هـ)	م. م. زينة قاسم جواد	٦٠٢-٦٢٤
٢٩.	اثر برنامج تعليمي في تنمية مهارات التفكير المعرفي لدى اطفال الروضة	م.م سنان عطا عبد	٦٢٥-٦٥٩
٣٠.	فلسفة الأخطاء المقصودة في الإعلام	م.م شيرزاد احمد عبدالرحمن	٦٦٠-٦٧٩
٣١.	المقاصد الكليَّة لمقيّدات الإسناد في البلاغة العربية	م.م. عليا أحمد محمد باليساني	٦٨٠-٧٠٥
٣٢.	أثر الحذف في تحقيق الانسجام النصي في ديوان حديقة الأجوبة لحسين القاصد دراسة تحليلية	م. م مروة رعد صبيح	٧٠٦-٧٢٧
٣٣.	Parallelism in Modern American Poetry	م.م نور مجيد مجلي	٧٢٨-٧٣٨
٣٤.	تأثير استخدام طريقه السرد في تحسين الاستماع تلاميذ المدارس الابتدائية فيمحافظة ديالى	م.م وسن عبد الستار جاسم	٧٣٩-٧٦٠
٣٥.	السرقات الأدبية في النقد العربي	م.م وئام رعد هاشم	٧٦١-٧٧٧
٣٦.	مواجهة ظاهرة المحتوى الهابط بين الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي /دراسة ميدانية في مدينة الحبانية	م. محمد صالح جسام	٧٧٨-٨١٦
٣٧.	اثر ادراج الموظفين في الضمان الاجتماعي على ادائهم الوظيفي: دراسة استطلاعية لآراء عينة الموظفين في جامعة الفراهيدي الاهلية	محمد طارق مجبل	٨١٧-٨٤٠
٣٨.	أبنية الأفعال المزيدة ودلالاتها في كتاب التيسير في التفسير لنجم الدين النسفي (ت ٥٣٧هـ) سورة البقرة أنموذجًا	يقين مهدي كاظم أ.د جاسم الحاج جاسم	٨٤١-٨٦٣

٣٩.	أحكام النكاح والمكاتبة في سورة النور دراسة مقارنة بين تفسيري أحكام القرآن للجصاص (ت٣٧٠هـ) والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت٦٧١هـ)	عذراء محمد عباس أ.د. إسراء كريم عبد الله	٨٦٤-٨٨٧
٤٠.	مرويات ابن عبد البر عن أثر الصحابيات في مجالس العلم بكتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب	شهد عبد المنعم شلال أ.د ساجدة محمد زكي محمود	٨٨٨-٩٠٨
٤١.	العوامل الاجتماعية المؤثرة في اختيار التعليم ألاهلي	بشير مربد خليفه أ . د مؤيد منفي محمد	٩٠٩-٩٢٨
٤٢.	اسم الفاعل من الثلاثي صياغته ودلالته في ديوان ابن شهيد الأندلسي (٤٢٦هـ)	رسل خالد نغيمش أ.م.د هدى هشام إسماعيل	٩٢٩-٩٤٩
٤٣.	أبعاد فضاء السجن الثقافي في روايات عائشة عودة	أنفال هشام سليم أ.د فاتن عبد الجبار جواد	٩٥٠-٩٧٠
٤٤.	دور الادعاء العام في الرقابة على تنفيذ العقوبات البدنية والمالية	محمد قاسم محمود أ.م.د. صباح سامي داود	٩٧١-٩٩٢
٤٥.	التّورية الاجتماعية غير المباشرة في القصة القصيرة جدا عند حسن العاني	عذراء فليح عبد الله فلاح أ.م.د. فرح غانم القريشي	٩٩٣-١٠٠٨
٤٦.	دِلالِيَّةُ العُنْوَنَةِ في تَسْمِيَةِ الآيات ذَواتِ الأَسْماءِ	زهراء كاظم سوادي أ.د. أحمد عبد الجبار فاضل	١٠٠٩-١٠٢٨
٤٧.	مسألتان فقهية من ترجيحات الامام الروياني (ت٥٠٢هـ) في باب الأيمانمن خلال كتابه بحر المذهب دراسة فقهية مقارنة	م. مها محمد طه أ.د سامي جميل ارحيم	١٠٢٩-١٠٤٧

المقاصد الكليَّة لمقيّدات الإسناد في البلاغة العربية

The Communicative Intents of Predication Restrictions in Arabic Rhetoric

لإسناد، الفضلة، الفائدة، أمن اللبس

Predication,The Adjunct, Informativeness, Ambiguity, Avoidance

م.م. عليا أحمد محمد باليساني

كلية التربية الأساسية-جامعة صلاح الدين/ العراق- أربيل

Asst. Lect. Alia Ahmad Balisany-Collage of Basic Education

Salahaddin University\ Arbil-Iraq

https://orcid.org/0009-0008-5464-6647 alia.mohammed@su.edu.krd

ملخص البحث

يتناول هذا البحث طرح رؤية نقدية ترى أن مصطلح (المقيدات) هو الأدق والأولى بالاستخدام من مصطلح (الفضلة) الشائع؛ وذلك لأن هذه العناصر ليست زيادةً يمكن طرحها، بل هي ركائز أساسية تزيد من تربية الفائدة في بناء الجملة وتُحكم دلالة الإسناد، ويسلط البحث الضوء على دور هذه المقيدات في تحقيق الكثير من المقاصد، بوصفها قرائن معنوية تُخرج الكلام من الإطلاق إلى التقييد المفيد، وتمنع تشتت المعنى لدى المخاطب. لتتحكم في أحوال الإسناد الخبري من ذكر وحذف وتقديم وتأخير، وذلك لتحقيق غايات بلاغية وبذلك، تتحول هذه المقيدات من كونها "زوائد" نحوية إلى ضرورات بلاغية ينبني عليها كمال البيان وتحصيل الفائدة التي يحسن السكوت عليها.

فجاء البحث على تمهيدٍ وثلاثة محاور، تناول التمهيد المفهوم العام لمصطلح الإسناد، وتناول المحور الأول مقيّدات الإسناد شروط عملها ووظائفها، وتناول المحور الثاني مقاصد الذكر والحذف لمقيّدات الإسناد، ويليه المحور الثالث في بيان مقاصد التقديم والتأخير لمقيّدات الإسناد، ثم ختم البحث بأهم النتائج..

Research Abstract

This research presents a critical perspective advocating that the term "Restrictions" is more accurate and appropriate than the commonly used term "Adjuncts/Redundancy". This is based on the premise that these elements are not superfluous additions that can be discarded; rather, they are fundamental pillars that enhance the cultivation of informativeness in sentence construction and govern the semantics of Predication.

The study highlights the role of these restrictions in achieving various communicative intents, serving as semantic indicators that transition speech from absolute to specific, thereby preventing ambiguity and the scattering of meaning for the recipient. Furthermore, these restrictions govern the states of the predicative statement, such as mention, omission, pre-positioning, and post-positioning, to fulfill specific rhetorical goals. Consequently, these restrictions are transformed from being mere "grammatical extras" into rhetorical necessities upon which the perfection of eloquence and the attainment of complete communicative benefit (the benefit that justifies silence) are built.

The research is structured into an introduction and three primary axes:

- The Introduction: Addresses the general concept of Predication.

- The First Axis: Examines Predication Restrictions, their functional conditions, and their roles.
- The Second Axis: Investigates the intents behind the Mention and Omission of predication restrictions.
- The Third Axis: Explains the intents of Pre-positioning and Post-positioning of these restrictions.
- The research concludes with a summary of the most significant results.

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين محمد المصطفى الطاهر الأمين.. أما بعد....

فإنَّ الدراسات النحوية قديماً وحديثاً كان محور اهتمامها الأول هو: الجملة بالنّظر إلى مكوناتها وبِنائها وطريقة صياغتها، وقد تقرّر عند النّحاة تقسيم العناصر المشتركة في بنائها إلى وحدات أساسية في تكوين الجملة وسُميّت بالعمدة، ووحدات ثانوية في تكوينها وسُميّت بالفضلة؛ وهذه التقسيمات كانت نابعة من فكر نحوي مبنيٍّ على قضيَّة ركني الإسناد دون النظر إلى المحاور النصية وغير النصية التي جاءت منها هذه الجملة، ولا إلى الأغراض البلاغية التي تُعنى بقصد المُخاطِب والمخاطَب والمقام الذي هو أساس بناء أي نص أو جملة، وكل ذلك من وظائف يقوم بها ما وسموه بالفضلة، وهي ليست فضلة زائدة لا فائدة منها، وإنّما هي مقيدات تقيّد توجيه دلالة المسند والمسند إليه إلى المقصود.

ولذلك ارتأينا بيان هذه المقاصد والتوجيهات من خلال مصطلح مقيّدات الإسناد، فجاءالبحث بعنوان: (المقاصد الكلية لمقيّدات الإسناد في البلاغة العربية) وقُسِّم على تمهيدٍ وثلاثة محاور، بحثْنا في التمهيد تأسيس مصطلح مقيدات الإسناد وبيان مفهومِه، متطرّقين إلى بيان سبب اتخاذ هذا المصطلح دون غيره بالنّظر إلى رأي علماء البلاغة فيه وتنوع المصطلحات في ذكره في الكتب البلاغية، أما المحور الأول فقد جاء بعنوان: **(شروط مقيدات الإسناد ووظيفتها)**، وقد بيّنا فيه الشروط التي وضعها علماء البلاغة في تقييد الإسناد لأداء وظائفها المقاصدية، وتناول المحور الثاني **(المقاصد الكلية للذكر والحذف في تقييد الإسناد)**، فإنَّ مقيّدات الإسناد تدور في فلك الذّكر والحذف، فقد تحذف لمقصد وإذا ذكرت فلها مقصد كذلك، ولكلِّ قيد من مقيّدات الإسناد مقصده ووظيفته، وقد جاءالمحور الثالث لبحث حالةٍ تجري في مقيّدات الإسناد وهي تعاورها بين التّقديم والتأخير، فجاء المحور الثالث بعنوان(**المقاصد الكلية لتقديم وتأخير مقيدات الإسناد)**، وختم البحث بأهم النتائج..

التمهيد

مقيّدات الإسناد: مدخل إلى تأسيس المفهوم

يعدّ المعنى هو المحور المركزي الذي يدور عليه مفهوم الكلام، إذ إن المظهر التركيبي الشكلي يظل قاصرًا عن رسم حدود الكلام؛ لأنَّ المقصود من الكلام هو ((تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة))[١] التي يعبّر عنها النحاة بحسن السكوت؛ لأنّ المراد به ((سكوت المتكلم على الأصح، ويحسنه عدّ السامع إيّاه حسناً بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ إلى شيءٍ آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملًا على المحكوم عليه وبه))[٢].

فتأليف الكلام السليم الذي هو وصف المتكلم لا يكون من غير إنجاز الإسناد، ومعرفة خواص الإسناد التي هي وصف المتلقي والتوصل إلى معرفة قصد المتكلم لا تتحقق من غير وجود الإسناد أصالة. فتكورت كثير من المباحث المتعلقة بالإسناد واقتضى البحث فيها تنوع هذه المباحث، ولاسيما في علم المعاني من علم البلاغة، ثم تعمق البحث في الدراسات اللسانية الحديثة ولاسيما ما أنجزته التداولية ونظرية علم لغة النص، ولفهم وظيفة متعلقات الإسناد بالذكر والحذف وتنوع المتعلقات لابد من بيان مفهوم الإسناد لغةً واصطلاحًا؛ لأن وجود مقيدات الإسناد متعلق بوجود الإسناد نفسه، ولا يفهم القيد من غير فهم الأصل إدراكًا ووجودًا، فالحكم على الشيء فرع تصوره، ومابني على الشيء فرع له، ولا يدرك الفرع من غير معرفة الأصل.

الإسناد لغةً:(سند) السين والنون والدال أصلٌ واحدٌ يدلُّ على انضمام الشيء إلى الشيء[٣]، فانضمام شيء إلى شيء آخر سواء أكان حسيًا أو معنويًا هو الإسناد.

أما اصطلاحاً: فهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى الأخرى إذ يفيد الحكم بأنَّ مفهوم إحداهما ثابتٌ لمفهوم الأخرى أو منفيٌ عنه[٤]. ويقول ابن يعيش: ((وتركيب الإسناد أن تُركب كلمة مع كلمة، تَنسِب إحداهما إلى الأخرى.....على السبيل الذي يحسن به موقع الخبر وتمام الفائدة...))[٥] فيهما.

---

[١] شرح المفصل: ٧٢/١.

[٢] حاشية الصبّان: ٣٠/١.

[٣] معجم مقاييس اللغة لابن فارس٣ /١٠٥.

[٤] ينظر: المطول/١٤٨.

[٥] شرح المفصّل لابن يعيش: ٧٢/١.

فالإسناد في الاصطلاح النحوي والبلاغي لم يتجاوز المفهوم اللغوي إلا بتخصيصه بالكلام، ويمكن معرفة مقومات الإسناد من التعريفين المتقدمين كما يأتي:

١- أن لا يكون الإسناد أقل من كلمتين، فيكون من كلمتين أو أكثر.

٢- أن تضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث تسند إحداهما إلى الأخرى.

٣- أن يتحصل من الإسناد حكمٌ يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت للأخرى أو يفيد نفي ثبوت مفهوم إحداهما لمفهوم الأخرى.

٤- هذا الحكم المذكور هو تمام الفائدة.

٥- أقل مكونات الإسناد ثلاثة: أحدها: المسند إليه وهو لفظ أو ما في حكمه إذا كان محذوفًا، وثانيها: المسند وهو لفظ كذلك أو ما في حكمه إذا كان محذوفًا، وثالثها: تعليق المسند إليه بالمسند الذي يسمى بالنسبة، وهو أمر معنوي؛ لأنه عبارة عن تعليق إحدى الكلمتين بالأخرى وربطها بها. فأقل مكونات الإسناد كلمتان والربط المعنوي الذي بينهما؛ لأننا إذا تلفظنا بكلمتين من غير ضم إحداهما إلى الأخرى فلا إسناد.

ولكن ما الفائدة التي يجنيها المتلقي من جملة الإسناد (قام زيد) إن لم يكن يقصد به الإخبار بقيام زيد دون غيره، أو قيامه في مكان ما أو زمان ما أو حال أو غيره[١].

فقضية الاقتصار على المسند والمسند إليه في الكلام تلفظًا وسماعاً لا يعدو أن يكون كالمفهوم الافتراضي؛ لأنّ معالم الكلام المفيدة لا يمكن أن تتحدد بالمسند والمسند إليه أو تقتصر عليهما كما هو معروف في الكلام البليغ والعادي، فإننا نتكلم غالبًا بأكثر من ركني الإسناد، والحكم على عناصر الجملة بالعمدة والفضلة يعتمد على الفائدة الأساس المتحققة عند السامع، فإن كان تحقق الفائدة عند السامع معتمداً على ذكر المقيدات فتكون فضلة باعتبار الموقع عمدة باعتبار المعنى في تحقيق مقصدية المتكلم في تركيبه المحقق للفائدة عند السامع. ولهذا جعل ابن جني هذه المقيدات موجهةً للكلام بقوله: ((وإذا حصلت فائدة البيان لم تُبلِ أمن نفس المبدل كانت؟ أم مما اتصل به فضلة عليه؟ أم من معطوف مضموم إليه؟ فإن أكثر الفوائد إنّما تجتنى من الإلحاق والفضلات...وما أكثر ما تصلح الجمل وتتممها، ولولا مكانها لَوَهت فلم تستمسك، ألا تراك لو قلتَ زيدٌ قامَت هند لم تتم الجملة، فلو وصلتَ بها فضلة ما لتمت، وذلك كأن تقول: زيد قامَت هندٌ في داره أو معه أو بسببه أو لتكرمه أو فأكرمته أو نحو ذلك فصحت المسألة...))[٢]،

---

[١] ينظر مكانة الفضلة في بنية الجملة العربية عند نحاة قدامى ومحدثين، جامعة أصفهان: ١٦.

[٢] المحتسب: ١/ ١٥٠.

وقد سماها البعض بأشباه العُمد وهي تلك الفضلة التي بها يكون تمام معنى الجملة وفائدتها فلا يُستغنى عنها في الكلام، ولا يُلتزم فيها أخذ حكم العمدة[١].

ومن أحد أسباب ظهور أشباه العمد حذف العمدة وظهور مركزية الفضلة، ويعتمد حذف أحد ركني الإسناد أو كليهما وحذف مقيدات الإسناد أو ذكرها على ما يحتاجه المتلقي من قرينة الزمان والمكان والظرف الذي يقال فيه الكلام؛ لأن الذكر والحذف راجع إلى إرادة إخبار المتكلم به، أما حذفه فهو دليل على عدم إرادة الإخبار به، وهذا هو الأصل في الآلية المادية لبناء الكلام الدال على المعاني التي يراد الإخبار بها سواء أ كان قيداً أم غيرَه. والأصل في الكلام الذِكر إذا لم يوجد المقتضى لحذفِه[٢].

لذلك وقع الاختيار على مصطلح (مقيدات الإسناد) لوصف ما يتعلق بأحد ركني الإسناد أو بكليهما على سبيل التعلّق بمضمونِهما، وقد وسمت هذه المقيدات في البحث البلاغي بـ(متعلقات الإسناد)، فذكرها السكاكي٦٢٦هـ معنونًا لها بقوله (اعتبارات الفعل وما يتعلق به)[٣]، وذكرها الخطيب القزويني٧٣٩هـ بعنوان(القول في أحوال متعلقات الفعل)[٤]، ولابد من الإشارة إلى أنهم يقصدون بالفعل هنا ما يعم الفعل والمشتق منه، فيدخل في متعلّقات الإسناد ما تعلَّق بجملة المبتدأ والخبر وما تعلَّق بجملة الفعل والفاعل، والمقصود ما تعلَّق بالمسند سواء أ كان المسند فعلًا أم خبرًا للمبتدأ، وقد ذهب الأستاذ الدكتور تمام حسان (رحمه الله) إلى اختيار مصطلح (المخصصات) أي مخصصات الإسناد في بحثه قرينة التخصيص، فعدّ المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والاختصاص مخصصات للإسناد بوصفه يعبر عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث[٥]، ولكن مصطلح التخصيص يقابله مصطلح التعميم، فالعام يقابله الخاص، فيقتضي أن الإسناد الذي لم يذكر فيه (المخصصات) هو عام، وهذا لا يصح؛ لأن العموم من عوارض الألفاظ لا المعاني ولا يتعلق العموم بالإسناد، قال الغزالي((اعْلَمْ أَنَّ الْعُمُومَ، وَالْخُصُوصَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ لَا مِنْ عَوَارِضِ الْمَعَانِي، وَالْأَفْعَالِ))[٦]، فالعام مثل (الرجال) والخاص مثل (زيد) فلا يوصف المفعول به وبقية المفاعيل وغيرها بأنها مخصصات للفعل، ومن لطيف كلام الدكتور تمام حسان (رحمه الله) أنه ذكر (القيد) في بحثه سبب تسميته لها بالمخصصات فقال ((وإنما سميت هذه القرينة الكبرى قرينة التخصيص لما لاحظته من أن كل ما تفرع عنها من القرائن **قيود**

---

[١] ينظر: أشباه العمد في العربية، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية مجلد ٤٣، ملحق١، ص٤٣٨.

[٢] ينظر: المطول/١٨٦.

[٣] مفتاح العلوم: ٢٢٤.

[٤] الإيضاح: ٢٠٦.

[٥] اللغة العربية معناها ومبناها:١٩٩.

[٦] المستصفى: ٢٢٤.

على علاقة الإسناد))[١]، كما أن السكاكي ٦٢٦هـ من قبلُ ذكر (القيد) صراحة في بحثه تقييد المسند فقال((تقييد المسند: وأما الحالة المقتضية لتقييده فهي إذا كان المراد تربية الفائدة كما إذا قيدته بشيء مما يتصل به من نحو المصدر كنحو ضربت ضربا شديدا... وضربت يوم الجمعة.. وضربت أمامك .. وضربت تأديبا.. وفررت جبنا.. وماضربت إلا زيدا.. وجلست والسارية... وجاء زيد راكبًا...، طاب زيد نفسًا... ويضرب زيد إن ضرب عمرو))[٢]، ويلحظ أن السكاكي ذكر متعلقات الفعل كلها ووصفها بمصطلح التقييد؛ لأن كل متعلق من متعلقات الفعل قيد للإطلاق الحاصل في ركني الإسناد، فقولنا (كتب زيد) فيه إطلاق الحكم من غير قيد تعيين الزمان أو المكان أو ذكر الحال وغيره، فإذا قلنا (كتب زيد الرسالة يوم الجمعة أمام الحديقة مسرعًا) فقد قيدنا الإطلاق الذي كان حاصلًا بتعيين الزمان والمكان والحال.

فمقيدات الإسناد هي تلك العناصر الي تعمل على تقييد الاتساع الدلالي في المسند والمسند إليه داخل التركيب اللغوي لإضفاء دلالات جديدة تساهم في قضية إنتاج النص، والتي تعمل كذلك على ترجمة المقاصد والدلالات الذهنية للمتكلم كبيان من يقع عليه الفعل وسبب حدوث الفعل وبيان الزمان والمكان والحال، أو لقصد التفسير والإيضاح أو التخصيص والاهتمام وكثير من المقاصد والفوائد الأخرى إلى مفردات وتراكيب لغوية مكتوبةً كانت أو منطوقة ..لزيادة الفائدة، فكل قيدٍ يُذكر لزيادةٍ في الفائدة[٣].

وقد أطلق على هذه المقيدات عند النحويين القدماء مصطلح (الفضلة)، وقصدوا بها مقابلة مصطلح العمدة الذي وصف به (المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل) في الاصطلاح النحوي، ولايعنون بالفضلة أنها غير مهمة أو لافائدة منها، بل قصدوا بالفضلة كل ماعدا ركني الإسناد، أو كل ماهو غير عمدة في الكلام، على اعتبار أن أقل مايتألف منه الكلام كلمتان كما تقدم عن الزمخشري. والحق أن (الفضلة) خالفت العمدة في أربعة أمور[٤]:

١- جواز أن يتألف الكلام من غير فضلة.
٢- جواز حذفها وأما العمدة فلا يحذف من غير قرينة.
٣- يتوسع في الفضلة مالا يتوسع في العمدة.
٤- العمدة (المبتدأ والخبر والفاعل) مرفوع أو مافي حكم الرفع بأن يكون خبر كان أو اسم إن، والفضلة منصوبة أو مجرورة، وكل التوابع فضلات.

---

[١] اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٥.
[٢] مفتاح العلوم: ٢٠٩.
[٣] ينظر: الأصول في النحو: ١/٥٤.
[٤] ينظر: حاشية الصبّان: ١/ ٢،٣٦٥، ١٤٧.

فالفضلة التي تقع مقيدة للإسناد ليست زائدة على الكلام بل وجودها زيادة في الفائدة وتكثير للعناصر الدلالية عند المخاطَب، بل قد تكون أهم من ركني الإسناد إذا كانت محط نظر المخاطب ومناطَ الحكمِ بعد علمه بركني الإسناد وينتظر ذكر المقيدات زمانًا أو مكانًا أو حالًا مثلًا، فقول الله تعالى:﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾الفجر [٢٠] جاء الكلام في سياق الذمّ والتّوبيخ، والذمّ ليس لأجلِ حبّهم للمالِ بل متعلّق بالقيد وهو {جمًّا} بمعنى أنَّ الذّمَّ على حبَّهم للمالِ حبًّا كثيرًا بحيث يجمعونه ويلمونه من أيّ جهةٍ كانت سواء من حلال أو حرام، فحب المال إذا لم يكن (جمّا) شديدًا لا يكون مذمومًا[١]، وسيأتي لهذا الأمر مزيد بيان في ثنايا البحث إن شاء الله.

أما عند المحدثين فكل فكرة دلَّ عليها لفظٌ في الكلام إذا كانت مقصودة بالبيان، يمكن أن تصاغ لأجلها جملة مفيدة متكونة من (مسند ومسند إليه) وأن تكون هذه الجملة منفصلة مستقلة، إلا أنَّ الاقتصاد في التعبير جعل الجملة تستوعب تعلقات الإسناد في المفاعيل، وقيود الإسناد، وقيود المسند إليه عدة جمل، وهي لو فُصِلت لكانت في بعضها أكثر من جملة، بهذا البيان التحليلي لا يصِحُّ أنْ نعتبر في مثل عبارة: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً) أنَّ (عَمْراً) فضلة؛ لأنّ فكرةَ وقُوع ضَرْبِ زيْدٍ على عَمْرٍو فكرةٌ مقصودةٌ بالبيان، تُصَاغُ لَهَا جُمْلَةٌ خاصَّةٌ مفيدة مقيّدة، نَقُولُ فيها: (ضُرِبَ عَمْرٌو) أو(عَمْرٌو مَضْرُوبٌ)، وهكذا سائرُ متعلّقاتِ الجملة الكلاميّة وقيودُها[٢]. فقد تكون الكلمة فضلة ثم تتحول إلى عمدة بتغيير صياغة التأليف من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول كما تقدم، ولاشك في أن تغيير صياغة التأليف له مقاصد وأغراض، فقولنا(ضرب زيد عمرا) ليس كقولنا (عمرو مضروب) من حيث المقصد والغرض.

والفضلة الحقيقية هي التي لا تضيف إلى معنى الجملة معنىً مقصودا بالبيان أو هي زائدة في الكلام، أما ما يسميه النحاة فضلة فهو عطاء فكري مقصود يساعد في الحد من الاتساع الدلالي في دائرة الجملة الكلامية المفيدة، وذلك حينما يروم المتكلم إيصال الفكرة إلى السامع أو المخاطَب بوضوح مع أقل قدر من الاحتمالات والتأويلات الدلالية.

المحور الأول: شروط مقيدات الإسناد ووظيفتها:

قد وضع النحاة ترتيبًا افتراضيًا لمراتب العناصر النحوية المكونة للجملة العربية بعد ركني الإسناد، فإذا كان هناك مفعولان فالأصل تقديم المفعول الذي يحمل في نفسه معنى الفاعلية كما في تقديم (زيدا) على (درهما) في قولهم (أعطيتُ زيداً درهماً)، ثم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم المفعول الذي بواسطة ثم المفعول فيه (الزمان) ثم المفعول فيه

---

[١] روح البيان: اسماعيل حقي، ٤٢٩/١٠.

[٢] ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ٢٩٣/١.

(المكان) ثم المفعول له ثم المفعول معه، والأصل أن يذكر الحال بعد صاحب الحال والتابع بعد المتبوع من غير فاصل، وعند اجتماع التوابع الأصل تقديم النعت ثم عطف البيان ثم التأكيد ثم البدل ثم النسق[١]. فما جاء وفق هذا الترتيب فهو الأصلُ، وما خرج عن هذا الترتيب فهو خلاف الأصل، ويتولد منه ما يوافق مقتضى الحال، كالحذف والتقديم والتأخير وغيرها، وكل حالة يأتي عليها الكلام من بليغ أو عارف بأوضاع اللغة فالتكلم بها ليس اعتباطًا وإنما لبيان مقاصد بلاغية وأغراض إنجازية كان الأولى فيها الحذف أو التقديم أو التأخير لتحقيق الغاية الإفهامية عند المخاطَب أي تحقق الفائدة التي بُني عليها الكلام.

إذ إنَّ مقاصد الكلام كانت من أُولى اهتمامات النحاة، فصارت محور كثير من الأبواب النحوية، وآلة في صياغة القواعد النحوية لا سيما القواعد الكلية، فعلماء النحو حينما بدأوا باستقراء وتدوين اللغة راعوا الحكم السائد في الأعم الأغلب منه، باعتبار أنَّ الحكم للأغلب او الغالب، فدققوا في علله، وصنَّفوه، ثم وضعوا قوانينهم المطردة، على وفق مناط هذه العلل، ولمّا وجدوا أنَّ بعض ما نقل عن العرب فيما يعدُّ شاهدًا ودليلًا لغويًّا قد خرج عن هذه القوانين، فحاول النحاة أنْ يوجدوا بعض الاستثناءات في أحكامهم، لتبقى القاعدة مطّردة، ويبقى لِما خرج عن القاعدة حكم التفرّد الذي لا يقاس عليه، فراحوا يبحثون عن سبب أو علة[٢] تكون دافعاً وراء الخروج عن القاعدة. وهذه القواعد النّحوية يحكمها مقاصد الكلام كما يحكمها الوضع اللغوي سواء بسواء، بل إنَّ الكلام قد يخرج عن أصل وضعه ولكنه يبقى في دائرة المقاصد الكلامية ولا يصح خروجه منها؛ لأنَّه إنْ خرج منها التحق باللغو، كما أنَّ خروج الكلام عن أصل وضعه لا يكون إلا لمقصدٍ من مقاصدِ الكلام، فتكون المقاصد هي الحاكمة على الكلام إجمالاً.[٣]

فاعتبار الفائدة أولى من اعتبار الأصل إذ ((الأصل في الكلام أن يوضعَ لفائدة))[٤]، وإنّما يكون الوضع اللغوي قالبًا يصبُّ فيه الكلام، ولهذا كان أصل الفائدة هو المقصد الأعلى والغاية القصوى في الكلام، ثم تليه تربية الفائدة التي لاتتم حوارات الناس وقضاء حاجياتهم إلا بها.

---

[١] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ١٤٩، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٨٤/١، المطول/ ٣٧٢.

[٢] علل النحو لابن الورّاق/ ٢١.

[٣] ينظر: القواعد النحوية وأثرها في البلاغة العربية–المطول للتفتازاني أنموذجاً–/ ص٧١–٧٣.

[٤] الأصول في النحو: ٧٢/١.

ومن هذا المنطلق ذكر علماء البلاغة شروطًا لتقييد الإسناد، وبَعد النّظر في مصنّفات البلاغة وما بحثَه السّكاكي٦٢٦هـ والتّفتازاني٧٩٢هـ والخطيب القزويني١٣٣٨هـ وغيرهم من فحول البلاغة، يمكن إيجاز هذه المقاصد بما يأتي[١]:

١- **اعتبار قصد المتكلم:** فإن كان عدم ذكر القيد لقصد فلا تقدير وإن لم يكن ورائه قصد فيقدَّر بوجود القرائن.

ويشكل شرط القصد أهم الشروط المقامية التي فسِّر بها بعض التغييرات التي تلحق البنية التركيبية في اللغة، فقد فسَّر البلاغيون انتظام العناصر داخل التركيب وتقديم بعضها على بعض بارتباطه بقصد المتكلم وتوجيهه[٢].

٢-**قابلية المقام** : فالمقام هو الحاكم في التغييرات التي تطرأ على أحوال مقيدات الإسناد من ذكر أو ترك وتقديم أو تأخير.

وهو الحاكم في إفادة الفعل العموم أو الخصوص، فقد ذكر السكاكي في بحث إفادة اللام للاستغراق قائلًا: ((فإذا كان خطابيًا مثل المؤمن غر كريم، والمنافق خِبٌّ لئيم حمل المعرف باللام مفردًا كان أو جمعًا على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد على فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما يعود على ترجيح أحد المتساويين، وإذا كان استدلاليًا حمل على أقل ما يحتمل، وهو الواحد في المفرد والعدد الزائد على الاثنين بواحد في الجمع فلا يوجب في مثل حصل الدرهم إلا واحد، وفي مثل حصل الدراهم إلا ثلاثة))[٣]، فالمقام الخطابي يستوعب والمقام الاستدلالي يقتصر على أقل الممكن، وكذلك في بحث حذف المفعول في قولهم: فلانٌ يُعطي حُمِّلَ معنى الإعطاء في المقام الخطابي على استغراق العطاءات وشمولها، فالتعميم في إفراد الفعل مقصودٌ بمعونة المقام الخطابي الذي يفيد العموم[٤]. ولمّا كان المقام الخطابي يفيد العموم قلّت فيه الموجهات والمقيدات الدلالية للإسناد؛ لأنّ الكلام فيه موجّه إلى العامة أكثر منه إلى الخاصّة فالمخاطَب فيه غير محدد، أما في المقام الاستدلالي فكلما زادت فيه مقيدات الإسناد زادت احتمالية تحقق عنصر اليقين، وقد عدّ علماء البلاغة الاستدلال والحجاج من مقاصد البلاغة التي تسري في جميع الفنون البلاغية[٥].

---

[١] ينظر: المطول/ ٣٦١-٣٦٤.

[٢] ينظر: تداولية المقام/ ٥٢-٥٤.

[٣] مفتاح العلوم: ٢١٦،وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٩٢/٢.

[٤] ينظر تحقيق الايضاح للدكتور عبد المنعم الخفاجي: ١٦٦/٢

[٥] ينظر: الحجاج البلاغي بين إقناع المتلقي وإلزامه- مجلة مؤتمر ilic ٢٠١٩: ٣٢٧/١.

٣-**وجود القرينة:** تقدير دلالات مقيدات الإسناد تكون بحسب القرائن، فإن دلت القرينة على أنها تفيد العموم أو الخصوص أو الاهتمام فهي كذلك، وإلاّ فلم تفد، فدلالة الحذف على العموم تكون بحسب القرائن وإلاّ فالحذف لمجرد الاختصار والإيجاز.

ومن أهم مسوغات تقييد الإسناد (المخاطَب) فقد اهتمَّ البلاغيون اهتمامًا بالغًا بالمخاطَب باعتبار أنَّ الخطابَ إنَّما يُصاغُ إليه، وقد عدّوه أهمَّ عناصر المقام، فنظروا إلى مكانته، أو طبقته الاجتماعية، أو استعداداته الفكرية، وقدراته العلمية، والثقافية، وحالته النفسية[١]، إذ إنَّ حالة المخاطب الذهنية والنفسية لحظة تلقي الكلام كان لها أثر في بناء الجملة عند السكاكي٦٢٦هـ في قوله: ((وأما الحالة التي تقتضي تأكيده: فهي إذا كان المراد ألا يظن بك السامع في حملكَ ذلك تجوزاً أو سهوا أو نسيانا، كقولك: عرفتُ أنا أو عرفتَ أنتَ، أو عرف زيدٌ زيدٌ...))[٢]، فعمل المخاطَب غير منفصل مقاميا عند القدماء عن عمل المخاطِب، إذ إن جزءً من الفعل التعبيري الصادر من المخاطِب متوقف على الشروط المقامية والحالية الخاصة بالمخاطَب والعكس صحيح، فالمخاطِب حينما يفيد المخاطَب حكمًا ينبغي أن لا يكون معلوماً عند المخاطَب وإلاّ لم يفِدْ؛ لأن تحصيل الحاصل ممتنع، فإذا قيَّده زاد فيه فائدة غريبة والحكم الغريب مستلزم لإفادة الجهل به غالباً، وكلما كَثُرَت غرابته بقيوده كَثُرَت فائدَته[٣]، فالمخاطَب هو الحاكم فيما إذا كان التركيب يحتاج إلى التقييد من عدمه اعتبارًا بمدى علمه أو جهله[٤]، كما أنَّ الإجراءات الأسلوبية التي يلجأ إليها المخاطِب والتي تتصل بالجانب التركيبي من تقديم وتأخير وحذف وإطناب وغير ذلك، مستندة إلى الحالة النفسية للمخاطَب فيقدم من المفردات ويحذف ما يراه المتكلم مناسبًا لحالة المخاطَب النفسية والذهنية[٥].

ولكي نفهم وظيفة مقيدات الإسناد لابد من بيان أن الفائدة قد تكون بالنظر الأصل(أصل الفائدة) وقد تكون باعتبار التربية والتكثير(تربية الفائدة) فهما أمران:

١- **أصل الفائدة:** وهي التي نحصلها من وظيفة الركن الأساس في الخطاب وهو أصل الإسناد(المسند والمسند إليه)، فأصل الإسناد المتكون من المسند إليه والمسند وظيفته أصل الفائدة، فكل واحد من المسند إليه والمسند الأصل فيه الفائدة[٦] وهو ماذكره النحاة في تعريف

---

[١] التواصل، نحو مقاربة تكاملية/ ٥٨.

[٢] مفتاح العلوم/١٨٩.

[٣] ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر: ٣٢/٢، القواعد النحوية وأثرها في البلاغة العربية (المطول للتفتازاني أنموذجا)/٨٩.

[٤] يُنظر: القواعد النحوية وأثرها في البلاغة العربية/٨٩.

[٥] ينظر: تداولية المقام: ٥٤، ١١٢.

[٦] ينظر: دلائل الإعجاز: ٤٨.

التركيب الذي ينعقد به الكلام بأنه الذي تحصل منه الفائدة ولايكون إلا من اسمين أو من فعل واسم[١]، وسماه السكاكي ومن جاء بعده من البلاغيين بـ(فائدة الخبر)؛ لأن المخاطب يستفيد حكمًا عند سماعه المسند والمسند إليه من المتكلم. وكل فائدة تأتي بعد هذا النوع مبنية عليها، فلما كان الأصل في الإسناد هو الفائدة فإن كل مايبنى عليه فرع له، ولايوجد من غير وجود الأصل وتحققه.

٢- **تربيـة الفائـدة:** ذكر هذا المصطلح السكاكيُّ٦٢٦هـ، قال في مفتاح العلوم ((أما الحالة المقتضية لتقييده فهي إذا كان المراد تربية الفائدة كما إذا قيدته بشيء مما يتصل به))[٢]، ويقصد بتربية الفائدة زيادتها وتكثيرها[٣]، فكل قيد من مقيدات الإسناد يفيد تكثير الفائدة وتربيتها، وترك التقييد إذا منع عن تربية الفائدة مانع[٤]، وبالإمكان أن نعكس الأمر ونجعل القضية اللغوية قضية قضية كلية وقاعدة مطردة، باعتبار أن القضية تطرد وتنعكس فنقول كلما ترك تقييد الإسناد فإنه يقتضي منع تربية الفائدة، وكلما قيد الإسناد فإنه يقتضي تربية الفائدة، وقد علل التفتازاني علاقة التقييد بتكثير الفائدة بقوله ((لأنَّ ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب بقوة الفائدة))[٥]، فقولنا (جاء زيد) يفيد القرب لعدم تعلق الفعل بأي قيد فيكون الحكم أقرب؛ لأنه يتحقق بأي مجيءٍ كان، وإن قيدنا الفعل بقيد المفعول أو الحال مثلًا فإن الحكم سيكون أبعد لتعلقه بقيد فلا يتحقق الحكم إن لم يتحقق الحكم مع قيده، ولهذا يمكن القول إن الجملة كلما ازدادت عمومًا –بعدم ذكر المقيدات– ازداد الحكم قربًا؛ لأنّه لايحتاج إلاّ إلى تحقق المسند والمسند إليه، وكلما ازدادت الجملة تخصصًا بذكر مقيدات الإسناد ازداد الحكم بعدًا وازدادت الفائدة وكثرت[٦]؛ لأن الحاصل من القيد هو بيان تقييدي[٧]، أي: إن متعلقات الإسناد تقيد الكلام من أن يرد عليه أي احتمالات دلالية أخرى سوى العناصر الدلالية التي وصلت إلى المتلقي.

ولكلٍ من المسند والمسند إليه وعلاقة الإسناد قيدٌ خاصٌ به، فهناك قيود تختص بتقييد المسند وقيود تختص بتقييد المسند إليه وأخرى تختص بتقييد الإسناد، فمن قيود المسند بيان زمن حدوثه أو مكان حدوثه وذلك بتقييده بظرفي الزمان والمكان كما في تقييدهم لجريان السيل بقولهم: جرى

---

[١] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٣/١.

[٢] مفتاح العلوم: ٢٠٩.

[٣] ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: ٤٤/٢.

[٤] ينظر: مفتاح العلوم: ٢٠٩، الإيضاح في علوم البلاغة: ١٣٢/٢.

[٥] المطول/٣٠٢.

[٦] ينظر: مفتاح العلوم: ١٧٦،٢٠٩.

[٧] ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: ٤٥٣/١.

السيلُ يوم الأربعاء في مكة ووصل إلى باب الكعبة، ومن قيود المسند إليه وصفه أو بيان حاله أو تأكيده كقولهم: سبقَ الحصانُ الأدهم، حضرَ عليٌ راكباً، خرجَ طلابُ المدرسةِ كلُّهم، ومن قيود الإسناد تقييده بالشرط، كقولهم: إذا أدّى المخلوق المُبتلى المكلَّف كل الواجبات وترك كل المحرَّمات دخل الجنة ولم يدخل النار، وهذا الشرط من قيود النسبة الحكمية بين المسند والمسند إليه[١]، ومن قيود الإسناد توكيده بـ(إن) أو القسم مثلًا، أو دخول النفي على الإسناد كله.

المحور الثاني: المقاصد الكلّية للذكر والحذف في مقيدات الإسناد:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مقصدية ذكر مقيّدات الإسناد: لا شك في أن ذكر مقيدات الإسناد راجع إلى مقاصد بلاغية وإبلاغية في نفس ركني الإسناد، ويمكن إيجاز هذه المقاصد فيما يأتي:

١ـ زيادة الفائدة: ويقصد بزيادة الفائدة أن يكون المقيّد مفيدا فائدة زائدة على ما يفيده ركنا الإسناد أي بضم معنى زائد على جزئي الجملة ليفيد فائدة أخرى كمن يضم معنى أو فائدة إلى فائدة فقولنا: جاءني خالدٌ، غير قولنا: جاءني خالد صباحًا، فقيد ظرف الزمان أفاد فائدة زائدة للسامع مع علم المتكلم بحاجة السامع إليها أو بحاجة مقتضى الحال إليها كمن يريد ههنا شيئا وهنا شيئا آخرَ[٢]. أما في كلام ابن جني ٩٤١هـ: ((وذلك أنّك لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عن انطلاقه دون غيره))[٣]، فإنَّ الفضلة – وإن لم تذكر– حاضرة في المعنى وإن لم تحضر في التركيب[٤]، ففي (إنطلقَ زيدٌ) المكان والزمان والحال حاضر في ذهنه لكنه لم يذكره في التركيب لاعتبارات يقصدها في ذلك المقام، وإذا اقتضى المقام ذكر مقيد من مقيدات الاسناد كالحال مثلًا؛ سيكون عمدةً في الكلام إذا قصده المتكلم دون غيره في الذكر أو الحذف؛ لأنّه أصبح ركن مهم من أركان الجملة..[٥]. والمقصود بكونِه عمدة أنَّه مناط الحكم ومحط نظر المخاطَب، فهو العمدة التي يجري فيها الحكم.

٢ـ مقصدية التلبس بالقيد: فالمفاعيل تذكر في الكلام لقصد إفادة تلبس الفعل بها، ويختلف نوع التلبس باختلاف نوع المفعول، فقد يكون مقصد المتكلم إفادة تلبس الفعل بالمفعول به أو تلبس الفعل بالمفعول لأجله أو بذكر ظرف الفعل الزماني أو المكاني، فكل نوع من المفاعيل له

---

[١] ينظر: المرجع نفسه: ١/٤٥٢.

[٢] ينظر: دلائل الإعجاز: ١٤٠، المدرس الأفضل فيما يرمز ويشار إليه في المطول: ٣/ ٩٦.

[٣] الخصائص: ٢/ ٣٧٩.

[٤] ينظر: مكانة الفضلة في الجملة العربية/١٦.

[٥] يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجي: مهدي المخزومي/ ٩٥-٩٦.

نوع من تلبس الفعل به، قال التفتازاني٧٩٢هـ: ((الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أنَّ الغرض من ذكره معه إفادة تلبسه به أي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بأنَّ تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه.... فإنّ الغرض من ذكرهما مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا إفادة وقوعه مطلقاً ، والغرض من عدم ذكره مع الفعل إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع.....فإذا أريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه وإذا أريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول وأسند إليه))[١] إذا الغرض من الذكر هو أن يفيد المتكلم حصول عملية تلبس الفعل بالمذكور عند السامع[٢].

٣ـ **مقصدية تحديد دلالة لفظ المسند توجيه النص** إذ إنَّ ذكر مقيدات الإسناد يقوم بتغيير مسار توجيه النص أو توجيه العمدة بتقييده بمعنى خاص في النص، ومنها اختلاف توجهات النصوص الآتية المحتوية على العمدة نفسها وهي مادة (ضرب) وهي في قوله تعالى:﴿ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ﴾محمد [٢٧] فههنا جاء بمعنى الضرب[٣]، وأما قوله تعالى:﴿ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾المزمل [٢٠] فقد جاء بمعنى السفر يضربون في الأرض أي يسافرون في الأرض للتجارة[٤]، وفي قوله تعالى:﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ﴾النور [٣١] ، كذلك جاء بمعنى الضرب بقوة على الأرض لإسماع صوت الخلخال وغيره من الزينة[٥]، وأما قوله تعالى:﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴾ الحديد [١٣] ، فجاء بمعنى الوضع أي وضع بينهم سور، وذهب ابن عاشور إلى أنّه متضمنٌ لمعنى الحاجز فعديَّ بالباء[٦]، إذ إنّ وجود الباء هو الذي غير معنى الضرب في هذه الآية عن بقية الآيات..، إذاً المقيدات في هذه الآيات (وجوههم وأدبارهم، بأرجلهنّ، بسور، في الأرض) هي التي حددت الوجهة الدلالية لمادة (ض ر ب) في النص.

٤ـ **مقصدية رفع التوهم عن المقصود،** لا شك في أنّ قضية دفع اللبس عن توهم خلاف المقصود من أهم مقاصد إنشاء الكلام، إذ إن ترك الذكر قد يوهم خلاف المقصود، كما في حذف

---

[١] المطول/ ٣٥٧-٣٥٨.

[٢] ينظر: مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ١٢٠/٢.

[٣] ينظر تفسير الرازي: ٥٧/٢٨.

[٤] ينظر: تفسير ابن كثير: ٢٦٨/٨، تفسير الكشاف للزمخشري: ٦٤٢/٤.

[٥] ينظر: تفسير الكشاف: ٢٣١/٣، تفسير الرازي : ٣٦٧/٢٣.

[٦] ينظر: التحرير والتنوير: ٢٨٣/٢٧.

مفعول فعل المشيئة الواقع شرطاً وهي قاعدة بلاغية ذكرها البلاغيون، إلا أنّهم استثنوا قول الشاعر:

ولم يبقَ مني الشوق غير تفكيري فلو شئتُ أن أبكي بكيتُ تفكراً

فقد تُرك في هذا البيت حذف مفعول المشيئة لغرابة تعلق فعل البكاء بالتفكر إذ إنَّ المراد بالبكاء الأول: البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري، فهو لم يُرد أن يقول (لو شئتُ أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا) بل أراد أن يقول: أفناني النحول والضّعف فلم يبقَ مني غير خواطر تجول فيَّ، حتى لو شئت البكاء فعصرتُ عيني ليسيل منها دمعٌ لم أجده وخرج منها بدل الدمعِ التفكرُ، فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدّى إلى التفكر بتة والبكاء الثاني مقيد معدّى إلى التفكر[1]، فجاء القيد تفسيرا لنوع آخر من البكاء وهو البكاء تفكرا كما يقال بكيت دماً.

٥ـ **مقصدية الإيضاح والبيان:** تأتي مقيّدات الإسناد لإيضاح مضمون جملة الإسناد كما في الحال المؤكدة وعطف البيان والمؤكدات كلها والبدل، كما في ذكر التوابع. وتذكر غالبا لبيان زيادة إيضاح التأكيد في معنى من المعاني إذا اقتضى المقام التأكيد، فذكر سائر المتعلقات يكون لاقتضاء المقام لذكره، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[1] النور [١٥] فالقول لا يكون إلا بالأفواه وإنّما ذكرها لأنَّ المقام يقتضي التأكيد على إيضاح المعنى.

وهناك مقاصد جزئية تُشعِرُ بها قرائن الكلام مع خَصوصيَّةِ القيد المذكور، فيفيد القيد تعظيم المذكور أو رفع شأنه ومكانته أو التبرك بذكره والتلذذ به أو بسط الكلام وغيرها، وهذه الأغراض هي مقاصد جزئية تابعة لخصوصية الكلمة المذكورة[2].

المسألة الثانية: مقصدية حذف مقيّدات الإسناد:

قد يطرأ الحذف على مقيدات الإسناد، باعتبار أن الحذف هو تلك العلاقة المقابلة للذكر، وليس من المحتم أن تكون سياقات الذكر عكس سياقات الحذف، بل قد يتواردان في سياق واحد مادام هذا السياق في حاجة إلى أي منهما ولن تظهر بلاغة الحذف في ثنايا التركيب إلاّ بوضع الذكر في الاعتبار[3]. والحذف في الدراسات اللسانية المعاصرة يدخل ضمن ما يسمى بظاهرة (الاقتصاد اللغوي)؛ لأن المتكلم يريد إيصال المقصود بأقل الكلمات[4]، مع اعتبار ثنائية القصد

---

[1] المطول/٣٦٢.، ينظر: مواهب الفتاح ضمن كتاب شروح التلخيص: ٢/ ١٣٦.

[2] ينظر المطول/١٨٧.

[3] ينظر: الإيجاز في كلام العرب: د.مختار عطية/ ٤١-٤٢.

[4] دور السياق في إنتاج الدلالة-الحذف أنموذجا-/ ٩٤.

والمقام في ذلك[١]. وكما كان لذكر المقيدات مقاصد بلاغية وإبلاغية فإن حذف المقيدات له مقاصد كذلك: ويمكن إيجازها بمايأتي:

١ـ مقصدية العموم: وهو ما يكون فيه الذكر يوهم خلاف المقصود؛ لأنّه لو ذكرنا المفعول قصرنا وقوع الفعل على المفعول المذكور دون غيره، قال السكاكي: ((وأمّا الحالة المقتضية لترك مفعوله فهو القصد إلى التعميم والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره))[٢] وهي تربية لفائدة لا تكون في ذكرها، ففي التعميم مبالغة في الفعل كقولنا: قد كان منك ما يؤلمُ: أي يؤلم كلَّ أحد، وكذلك فيه اختصار بتقليل اللفظ وتكثير المعنى[٣].

٢ـ مقصدية الاختصار: ويقصد به الاختصار في الكلام بطريق حذف القيد، وهو عندما لا يكون الذكر ينافي المقصودَ الحاصلَ من الاختصار، كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾يونس [٢٥]، فإنَّ المعنى على الحذف وعلى الذّكر واحد، أي: والله يدعو العبادَ إلى دار السّلام[٤]. فذكر القيد هنا لا يوهم خلاف المقصود، فلمّا كان حذف القيد على معنى ذكرِهِ عُدِلَ إلى الاختصار في الكلام مع تحقيقه للمقصود، ويدخل فيه القسم الذي ذكره الشيخ الجرجاني في حذف المفعول الذي يكون مقصوداً وقصده معلوم إلا إنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه، وينقسم إلى جليّ لا صنعة فيه وخفيٌ تدخله الصنعة، فالجلي كقولهم ((أصغيتُ إليه) وهم يريدون (أذني) و(أغضيتُ عليه) أي (جَفني). وأما النوع الخفي ففيه نوعان: الأول: أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد عُلم مكانه إما لجري ذكر أو دليل حال، إلاّ أنّك لا تذكره لتثبت نفس معنى الفعل من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرض فيه مفعول، ومنه قول البحتري[٥]:

شجو حسَّاده وغيظُ عِداهُ أن يرى مبصرٌ ويسمعُ واعِ

فالمعنى أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واعٍ أخباره وأوصافه. وأما النوع الآخر: أن تذكر الفعل وله مفعول معلوم مقصود قصدُه قد عُلِم أنّه ليس للفعل التي ذكرت مفعول سواه بدليل الحال، وتتركه لتتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل وتخلص له وحده، منه قول عمر بن معدي كرب[٦]:

فلو أنَّ قومي أنطقتني رماحُهُم نطقتُ ولكنَّ الرماح أجرَّتِ

---

[١] ينظر: المطول/٣٦١.

[٢] مفتاح العلوم/٢٢٨.

[٣] ينظر: المصدر نفسه.

[٤] ينظر: المطول/٣٦٥.

[٥] ديوان البحتري: ١٢٤٤/٢.

[٦] البيان والتبين/ ١٢١.

(أجرت) فعل متعد، ولا يتعدى إلا إلى ضمير المتكلم ولا يتصور تعديته إلى غيره لذلك تُرك المفعول. فالغرض هو إثبات أنه كانت للرماح إجرار وحبسُ الألسن عن النطق[١].

وممّا يجري في مجاري الحذف للاختصار ماذكره علماء البلاغة من أن يكون الحذف لأجل البيان بعد الإبهام، ويمكن أن نقيّده بمجيء البيان مباشرًا غير متأخّر عن موضعِ الإبهام، وإنما قيّدناه بهذا القيد؛ لأنّ الأصل أن يكون الحذف في الثاني لدلالة الأوّل عليه، لا أن يُحذفَ من الأوّل لدلالة الثاني عليه، وقد مثّل الجرجاني للمسألة بما يجري في نظم القرآن مع فعل المشيئة والإرادة إذا وقع شرطًا نحو ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾الأنعام [١٤٩] أي لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين[٢].

٣. **مقصدية الإبهام:** بقصد الإبهام على السامع، فإنّ الإبهام قد يكون مقصودا[٣]، وقد يقال إنَّ مقتضى إنتاج الكلام أن يرفع الإبهام، فإنَّ الكلام هو القول الذي يفيد فائدة يحسن السكوت عليها، والإبهام ينافي البيان الذي وضع الكلام من أجلِه، وقد تقدَّم أنّ الإيضاح والبيان من مقاصد ذكر مقيّدات الإسناد، فكيف يكون الإبهام مقصدًا للمتكلِّم، فهل إبهام المعنى على المتلقّي يكون مقصودًا؟ والجواب: هو انّ الإبهام الذي نقصده ليس بمعنى إبهام أصل المعنى...وإنّما المقصود الإبهام الذي يقتضي تهويلًا أو إثارة عند المتلقي، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ الصافات [١٧٩]، فحذف المفعول في قوله (يبصرون) للإبهام لقصد التهويل في الوعيد[٤] الذي أوعدهم، فالخوف يكون أكبر عند الجهل بنوع العذاب، وفي قوله تعالى:﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ التوبة [١٠٥] حذف مفعول (اعملوا) للإبهام لقصد الإثارة ، فهل يقصد الخير فسيرى الله عمل المؤمنين؟ أم يقصد الشرّ فسيرى الله عمل المشركين؟ أم يقصد المنافقين الذي هو عالمٌ بباطنهم فيكون المعنى أنكم مهما عملتم من خير أو شر، فإن الله مطلع على أعمالكم، وكذلك رسوله وعباده المؤمنين ولو كانت غير ظاهرة[٥]. فتنوّع الاحتمالات مع صحّة حملها فيه تكثير للمعنى بما يثيره النصُّ من معاني متعدّدة.

٤ـ **تنزيل المتعدي منزلة اللازم:** وذلك عندما يكون القصد في الإخبار إثبات الفعل للفاعل فقط دون تعديتِه إلى المفعول وهو ما أكّد عليه الشيخ الجرجاني ٤٧١هـ في أنَّ قصد المتكلم هو

---

[١] ينظر: دلائل الإعجاز/١٢٩.

[٢] ينظر دلائل الإعجاز/١٣٣.

[٣] ينظر: البلاغة العربية أسسها علومها وفنونها: عبد الرحمن الميداني: ٣٤٠/١.

[٤] ينظر: تفسير الزمخشري: ٦٨/٤.

[٥] ينظر: تفسير السعدي/٣٥١.

المرجع فيما إذا كان الفعل لازمًا أو متعدياً، فإما يذكرونه ويقتصرون على إثبات المعنى للفاعلين من غير أن يتعرَّضُوا لذكرِ المفعولين، وبه يكون الفعلُ المتعدي كغير المتعدي إذ إنَّك لا ترى مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً، ومنه قولهم: فلانٌ يَحُلُّ ويَعقِد ويأمرُ وَينهَى ويَضُرُّ وَيَنْفَعُ، وكقولهم: هُوَ يُعْطي ويُجْزِلُ ويَقْري ويُضيفُ، فالمعنى في هذه الجُمَل إثباتِ المعنى في نفسهِ للشيء على الإطلاق وعلى الجُملة من غير أن يتوجه القصد لذكر المفعولِ حتّى كأنّك قلتَ: صار إليه الحَلُّ والعَقْد وصار بحيث يكون مِنه حَلٌّ وعَقْد وأَمْر ونَهْيٌ وضُرٌّ ونَفْع إذاً الغرض في هذه الجمل إثبات وقوع الفعل على الفاعل وليس بيان من وقع عليه الفعل[١].

المحور الثالث: المقاصد الكلية للتقديم والتأخير في مقيدات الإسناد

ممّا يجري في أحوال متعلّقات الفعل ومقيّدات الإسناد ما يطرأ على هذه المقيّدات من أحوال تتعلّق بالوضع المكاني وترتيب هذه المقيّدات وهو ما وسمه علماء البلاغة وغيرِهم من علماء اللغة بالتّقديم والتأخير، والمقصود به أن تخالف عناصر التركيب ترتيبها الأصلي – الافتراضي في ترتيب الجملة في اللغة العربية– في السياق فيتقدم ما الأصل فيه أن يتأخر ويتأخر ما الأصل فيه أن يتقدم، فالعرب كما هو شائع تقدم ما يهمها ويعنيها وتؤخر ما هو أقل قيمة[٢]، وهذا ما أشار إليه سيبويه عندما قال: ((كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم))[٣].

وقد جعل عبد القاهر الجرجاني٤٧١هـ التقديم والتأخير من أسباب جمال الكلام ورونقه حين قال: ((ولا تزال ترى شِعْراً يروقك مَسْمَعُهُ، ويَلْطُف لديك موقعُهُ، ثم تنظر فتجد سببَ أنْ راقك ولطُف عندك، أنْ قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللّفظ من مكانٍ إلى مكان))[٤]، بالإضافة إلى أنَّه وضّح المقاصد الكامنة وراء (الأهمية) التي ذكرها النحاة في التقديم فقولهم قدّم للاهتمام لا يكفي إذ قال: ((وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: «إنه قدم للعناية، ولأن ذكره أهم»، من غير أن يذكر، من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟))[٥]

فإنَّ ترتيب الألفاظ في النطق يكون على وفق ترتيب المعاني في النفس، وأنّ العملية فكرية محضة وتتم في نفس الوهلة حين تخرج في صورة أدبية بليغة وتامة البيان[٦]، فصارت مقاصد

---

[١] دلائل الإعجاز/١٢٧.

[٢] التقديم والتأخير بين القاعدة النحوية والقيمة البلاغية في منامات (الوهراني): أميرة قطيط (رسالة ماجستير)، ص:٨.

[٣] الكتاب : ١/ ٣٤ .

(٤) دلائل الاعجاز: ٩٦ .

(٥) م.ن/ ١٠٨ .

[٦] ينظر: دور السياق في إنتاج الدلالة_الحذف أنموذجاً–/٩٠.

المتكلم ودلالته التي يختارها أقوى من العوامل اللفظية، وما تلك العوامل إلاّ إنعكاس لرغبة المتكلم في توجيه الخطاب النحوي، من خلال التراكيب التي ينشئها[١].

وتعد مقيدات الإسناد إشارات زمانية ومكانية واجتماعية تقوم بتوجيه النص، فالمفعول المطلق أول المفاعيل ترتيبًا في الأصل الافتراضي للكلام، إذ إنّه يعكس قوة الفعل وسيطرته على عناصر التركيب والتحكم في مواضعها ويمثل قوة الاسم مقابل قوة الفعل فتتكون قوة الدلالة في التركيب، وليس هناك حدود يمكن أن توضع للمفعول المطلق إلا تجاوز الحدث، فهو تارةً يأتي بعد الفعل والفاعل مباشرة كـ(ضربتُ ضرباً شديدا) أو قد يأتي بعد تجاوز الحدث بعد المفعول به والمفعول فيه والمفعول معه كـ(سرتُ وشاطئ البحر سيراً طويلاً).[٢] أما المفعول به فيعدُّ اختلاف رتبته تعددا في احتمالات الكلام ومقاصد المتكلم التي تتحكم فيها عوامل داخلية تتعلق بالتركيب، وعوامل أخرى خارجية تتعلق بالسياق والأحوال[٣]. أما المفعول فيه يقوم باستكمال دلالة الزمان أو المكان التي يحملها الفعل لتقوية دلالة الحدث ببيان الزمان والمكان وهي ملابسات تعين على إنجاز الحدث، وإدراك أبعاده بعد وقوعه، فثنائية التوجيه التي يمثلها المفعول فيه، تجعل الحدثَ أكثرُ توازناً وثباتاً، لأنَّ الظروف المحيطة بالحدث يعكسها التركيب بكل أبعادها وخلفياتها[٤].

والمفعول لأجله يعد نزعة اللغة نحو تخصيص الحدث وبيان السبب، فهو يعكس علاقة التجاذب بين الفعل والسبب كقول ابن يعيش٦٤٣هـ ((احتملتك لاستدامة مودتك وزرتُك لابتغاء معروفك))[٥] فاستدامة المودة معنى يجذب بالاحتمال، وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة[٦]. والمفعول معه فهو المفعول الذي يتعدى بالواو بمعنى المصاحبة.

وهذه المفاعيل تنقسم على قسمين ما يكون منها مفسرا داخل الحدث كالمفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه وما يكون منها مفسرًا خارج الحدث كالمفعول معه والمفعول لأجله.

والتقديم والتأخير في مقيدات الإسناد يكون على نوعين:

١- تقديم وتأخير المقيدات على المسند أو المسند إليه أوعلى كليهما.

---

[١] ينظر: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة- أطروحة دكتوراه/ ٤٢٠.

[٢] ينظر: المرجع نفسه/٤٢٠.

[٣] ينظر: المرجع نفسه/٤٢١.

[٤] ينظر: المرجع السابق:٤٢١-٤٢٢.

[٥] شرح المفصل: ٤٤٩/١.

[٦] ينظر: الأحكام النحوية/٤٢٢-٤٢٣.

ومنه تقديم المفعول على الفعل والفاعل لرد الخطأ على التعيين أو للاختصاص، كقولنا: زيداً عرفته[١]، أي تعيين زيد بالمعرفه أو اختصاصه به دون غيره. والتخصيص يكون لازمٌ لتقديم مقيدات الإسناد لزوما جزئياً وإن كانت هناك أغراض أخرى للتقديم كالاهتمام ورعاية الفاصلة والتبرك والاستلذاذ، أو موافقة كلام السامع أو ضرورة الشعر أو رعاية السجع والفاصلة[٢].

ومنه قول الشاعر[٣]:

سَقَانِي الصَّبْرَ هجرُكُمُ كَمَا قَدْ سَقَانِي الحُبَّ وَصْلُكُمُ بِسَجْلِ

نجد تقديم المفعول به الثاني (الصَّبْرَ ، الحُبَّ) على الفاعل (هجرُكُمُ ، وَصْلُكُمُ) أي أن الشاعر قام بتقديم المسبب وتأخير السبب؛ وذلك لأهمية المسبب وكذلك تشويقاً لمعرفة السبب.

ومن تقديم ما حقّه التأخير تقديم الجار والمجرور على المسند والمسند إليه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ﴾ الإنفطار [١٠] فقدّم الجار والمجرور ليختص بالتأكيد بـ(إنَّ) تأكيدًا لثبوت الجزاء على أعمالهم[٤].

ومنه قول الشاعر[٥]:

بِرَغْبَةٍ لَوْ إِلَى رَبِّي دَعَوْتُ بِهَا لَكَانَ ذَنْبِيَ عِنْدَ اللهِ مَغْفُورًا

نجد تقديم الجار والمجرور (بِرَغْبَةٍ) على الفعل والفاعل (دَعَوْتُ) أي قدّم السبب؛ دلالة على أنه لو دعا برغبة إلى الله أي: لو كان الدعاء دافعًا ورغبة في قلبه لاستجاب الله له وغفر ذنوبَه، أي: أن (الرغبة) كانت ستكون سببَ الغفرانِ.

٢-**تقديم وتأخير المقيدات على بعضها**: بعد مجيئها بعد ركني الإسناد، أي: ضمن المساحة الأصلية لمقيّدات الإسناد، فالأصل الافتراضي في ترتيب الجملة لهذه المقيدات هي: ((تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له، ثم المفعول معه والأصل أن يذكر الحال عقيب ذي الحال، والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الأصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل ثم

---

[١] ينظر: المطول/٣٦٦-٣٦٧.

[٢] ينظر: المطول/٣٧٠.

[٣] طوق الحمامة لابن حزم: ١٥٨ .

[٤] ينظر: التحرير والتنوير: ٣٠/١٥٩.

[٥] طوق الحمامة في الألفة والآلاف: ١٠٠ .

البيان))[١]. ولكن قد يخرج النص عن هذا الترتيب الافتراضي لأغراض بلاغية تستدعي أهمية إحداهما على الأخرى في تحقيق مقصدية الكلام عند السامع. ففي بعض الأحيان لا يحسن النظم إلاّ بالتقديم وإذا أخر زال ذلك الحسن وهذا الوجه عنده أبلغ من الاختصاص وأوكد[٢].

ومنه تقديم الجار والمجرور على المفعول به، قول الشاعر[٣]:

وَشَقَّ لِمُوسَى البَحْرَ دُونَ تَكَلُّفٍ وَبَانَ مِنَ الأَمْوَاجِ فِيهِ انْحِسَارُهَا

فقد قدَّم الشاعر الجار والمجرور (لِمُوسَى) على المفعول به (البَحْرَ)؛ لأنَّه أراد أن يخصَّ موسى بفعل (الإنشقاق) (الشق)، وأراد أن يبين بأن الإنشقاق كان خاصاً من أجل موسى (عليه السلام).

ولتقديم مقيّدات الفعل علل ومقاصد يمكن إجمالها فيما يأتي[٤]:

١- **مقصدية الأخذ بالأصل:** أن يكون الأصل في القيد هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل في قولهم (ضربَ زيدٌ عمرا) فإنَّ الأصل فيه تقديم الفاعل على المفعول؛ لأنّه عمدة يفتقر إليه في الكلام ولأنّه كالجزء من الفعل كما أنَّ المفعول الأول في قولهم: (أعطيتُ زيداً درهما) فإنَّ أصله التقديم على المفعول الثاني لأنَّ فيه معنى الفاعلية[٥].

٢- **مقصدية العناية والاهتمام:** أن يكون المقدَّمُ أهمَّ وأولى بالعناية والاهتمام، وجُعلت الأهمية قسيما مقدَّما على الأصل الافتراضي في التقديم، والأهمية تحدد بحسب اعتناء المتكلم أو اهتمام السامع بحال المقدَّم لغرض من الأغراض فيكون ترتيب الكلام على اعتبارين: اعتناء المتكلم أو اهتمام السامع بالمقدَّمِ. كقولهم: قتلَ الخارجيَّ زيدٌ[٦]، فمحور اعتناء المتكلم موجّه إلى المقتول وليس القاتل، أو لأنّ المقدّم ممن يهتم لأمره السامع.

٣- **مقصدية أمن اللبس:** فيقدَّم ما حقّه التأخير؛ لأنَّ في تأخيره لبسًا على المتلقّي، بمعنى أن يكون في تأخيره إخلالٌ ببيان المعنى كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴾ الإنفطار [١٠]، فلو أخّر (من آل فرعون) عن (يكتم إيمانه) لتوهم أنّه يكتم إيمانه من آل فرعون.. ولما فُهِمَ أنَّه منهم[٧].

---

[١] المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، ص : ٣٧٧-٣٧٨ .

[٢] يُنظر: المثل السائر : ابن الأثير، ٣٦/٢ .

[٣] طوق الحمامة/ ٢١٠ .

[٤] ينظر: المطول/٣٧٢-٣٧٣.

[٥] ينظر: المطول:٣٧٢.

[٦] يُنظر: م.ن/ ١١٣.

[٧] ينظر: المطول/ ٣٧٣.

٤- **مقصدية التناسب اللفظي**، كرعاية الفاصلة مثل قوله تعالى:﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ طه [٦٧]، بتقديم الجار والمجرور (في نفسه) والمفعول (خيفةً) على الفاعل (موسى).وإن كان التّقديم هنا ليس من أجل رعاية الفاصلة فحسب، ولكن تقديم ما حقّه التأخير أفاد هذا المقصد، ولرعاية الفاصلة شأن في النّظم القرآني.

وقد جعل السكاكي٦٢٦هـ التقديم للعناية والاهتمام؛ إما لكونه في نفسه نصب عينيك، أو لأنَّ المقام يوجب أهمية المذكور متقدماً[١]، وكل الأغراض تنصب في الاهتمام، بل يكون سببها العناية والاهتمام، فالتخصيص أي عنيت فلانًا أو (المقدَّم) بالتخصيص وفي التبرك فلانٌ أهم تبركًا أو عنيته في التبرك، أو المقدَّم أهم استلذاذًا لديّ أو لدى المخاطب وغيرها من الأغراض البلاغية.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ البقرة [١٤٣]، أخرت الصلة في الشهادة الأولى وقُدِّمت في الثانية؛ لأنَّ الغرض في الأول: إثبات شهادتهم والغرض من الثاني: إثبات اختصاصهم بشهادة النبي ﷺ إضافة إلى غرض آخر وهو الاهتمام بالمعمول المقدَّم، أي المخصص هو الأهم[٢].

نتائج البحث

من خلال دراسة المقاصد الكلية لمقيدات الإسناد تبيّن ما يلي:

١- إنّ الفضلةَ بالمعنى الزّائد الذي لافائدة منه، بحيث لو أزيل لبقي المعنى كما أراده المتكلم لا وجود لها في الكلام، فهذه العناصر اللغوية التي سميّت بالفضلة إنْ وجدت فقد جاءت لتحقيق الفائدة – التي هي المقصد الرئيسي في الكلام–، وإن لم توجد فذلك لأنَّ تحقق الفائدة يكمن في عدم ذكرها والاقتصار على المسند والمسند إليه.

٢- الوظيفة الأساسية في ذكر هذه العناصر اللغوية أو ما سمّوه علماء البلاغة بـ(متعلقات الإسناد) هي التقييد، أي تقييد المسند والمسند إليه باعتبارات ووجهات دلالية تخدم قصد المخاطِب أو المخاطَب أو المقام.

٣- مقيدات الإسناد هي حلقة الوصل بين قصد المخاطِب وفهم المخاطَب، إذ تهدف إلى إيصال القصد محقِّقاً الفائدة خالياً من اللبس واضحاً بيّناً لا إشكال فيه.

٤- تترتب مقيدات الإسناد في الكلام استنادًا على ما ينتظر المخاطَبُ سماعه؛ إذ إنَّ المخاطَب حاضرٌ عند المتكلم عند إنتاجه للنص مراعيًا ضمان تحقق الإفادة والوضوح عنده.

---

[١] ينظر مفتاح العلوم/٢٣٦-٢٣٧.

[٢] ينظر: عروس الأفراح: ١٥١/٢.

٥- إنَّ ترتيب مقيّدات الإسناد عند النحاة لم يكن على اعتبار الأهمية، وإنّما كان على الأكثر استعمالاً والأعم الأغلب مما استقرؤوا من كلام العرب؛ ولكن هذا الترتيب ليس له اعتبار عند علماء البلاغة عندما يكون القصد هو الحاكم في ترتيب عناصر الجملة عند المتكلم، فالعناية والاهتمام هما المتحكّمان في إعطاء الأولوية لمقيّدٍ ما في تقديمه ومجيئه أولاً، أو في تأخيره، وحتى في ذكره أو حذفه.

٦- إنّ مقاصد الكلام هي قسيم أصل الوضع عند النحاة في الأهمية؛ بل هي أهم منها، فكثيرًا ما نرى الخروج عن أصل الوضع وعدم اعتباره لدواعي بلاغية أو استثناءات نحوية؛ أما المقاصد فلا يمكن الخروج عنها للاختلال بالمعنى القصود.

٧- جميع المقاصد البلاغية مما ذكر في البحث يحكمها المقام، فالمقام هو الذي يولّد المعنى عند المتكلم وعلى غراره يقوم المتكلم بالذكر أو الحذف أو التقديم والتأخير بما يخدم قضيته التي يريد إيصالها إلى السامع، أو يخدم ما يريد السامع أن يصله من المتكلم.

ثبت المصادر والمراجع

١- الأصول في النحو: الأصول في النحو: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

٢- الإيجاز في كلام العرب (دراسة بلاغية) : د.مختار عطية، دار المعرفة الجماعية، د.ت، د.ط.

٣- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ)، دراسة وتحقيق:محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل- بيروت، ط٣.

٤- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم- دمشق ودار الشامية-بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٥- البيان والتبيين: أبي عثمان عمرو بن بحر ، تحقيق: المحامي فوزي عطوي، دار صعب – بيروت، ط١، ١٩٦٨م.

٦- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠م.

٧- تداولية المقام: بحث في الشروط المقامية في التراث النقدي والبلاغي، عبدالله الكدالي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١٧م.

٨- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ، المحقق : محمود حسن، دار الفكر، ١٩٩٤م.
٩- التواصل، نحو مقاربة تكاملية للشفهي: الحسين الزاهدي، أفريقيا الشرط، ط١، ٢٠١١م.
١٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، المحقق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
١١- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت١٣٧٦هـ)، تحقيق:عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
١٢- حاشية الدسوقي على مختصر السعد: محمد بن عرفة الدسوقي، المحقق: د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١٠م، د.ط.
١٣- حاشية الصبّان: محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
١٤- الخصائص: أبي الفتح عثمان بن جني، المحقق: محمد علي النجار، عالم الكتب- بيروت، د.ط، د.ت.
١٥- دلائل الإعجاز: أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني(ت٤٧١هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
١٦- ديوان البحتري: تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف- القاهرة، ط٣، د.ت.
١٧- روح البيان: إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي ، المولى أبو الفداء (ت١١٢٧هـ)، دار الفكر – بيروت، د.ط، د.ت.
١٨- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٩- طوق الحمامة في الألفة والآلاف رسالة في صفة الحبّ ومعانيه وأسبابه وأعراضه، وما يقع فيه وله على سبيل الحقيقة: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي الظاهري، المحقق: حمادة عزيز فرحات الأثري، دار اليقين، ط١، ٢٠١٢م.

٢٠- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ضمن كتاب شروح التلخيص: بهاء الدين السبكي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه- مصر، دار إحياء الكتب العربية- حلب، د.ط، د.ت.

٢١- علل النحو،أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٢٢- في النحو العربي نقد وتوجيه: د.مهدي المخزومي، دار الرائد العربي-لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.

٢٣- كتاب سيبويه: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل . بيروت، د.ط، د.ت.

٢٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

٢٥- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسّان،عالم الكتب، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٦- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبي الفتح ضياء الدين نصرالله بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الموصلي، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية - بيروت، ١٩٩٥م.

٢٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٨- المدرس الأفضل فيما يرمز ويشار إليه في المطول: محمد علي الدرس الأفغاني، المحقق: السيد حسن السجّادي الدرّه الصوفي، منشورات ذوي القربى-إيران، ط١، ١٤٣٧هـ.

٢٩- المستصفى في علم الأصول: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، المحقق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ ، ١٤١٣هـ.

٣٠- المطول في شرح تلخيص المفتاح: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، المحقق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي-لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.

٣١- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٢- مفاتيح الغيب : الإمام العالم العلامة والحبر البحر الفهامة فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٣- مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت٦٢٦هـ)، المحقق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية-لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

٣٤- مواهب الفتاح ضمن كتاب شروح التلخيص: أبو يعقوب المغربي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه- مصر، دار إحياء الكتب العربية-حلب، د.ط، د.ت.

- **الرسائل والأطاريح الجامعية:**

١- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة-دراسة تحليلية نقدية-: د.دليلة مزور، إشراف: أ.د محمد خان، جامعة محمد خيضر بسكرة، جزائر، ٢٠٠٨م.

٢- التقديم والتأخير بين القاعدة النحوية والقيمة البلاغية في منامات (الوهراني)(رسالة ماجستير)، إعداد: أميرة قطيط، إشراف: صالح بو ترعة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي-الجزائر، ٢٠١٦م.

٣- القواعد النحوية وأثرها في البلاغة العربية (المطول للتفتازاني أنموذجا): رسالة ماجستير من قبل عليا أحمد محمد، بإشراف: أ.د. نشأت علي محمود، جامعة صلاح الدين، العراق- أربيل، ٢٠١٥م.

- **البحوث المنشورة في المجلات:**

١- الحجاج البلاغي بين إقناع المتلقي وإلزامه: أ.د.نشأت علي محمود وم.م. عليا أحمد محمد، مجلة مؤتمر ilic ٢٠١٩م، العدد٤.

٢- دور السياق في إنتاج الدلالة-الحذف لدى عبد القاهر الجرجاني أنموذجاً: علي بو علام و محمد علياني، مجلة فصل الخطاب، مجلد ١٠، رقم٣، ٢٠٢١م.

٣- مكانة الفضلة في بنية الجملة العربية عند نحاة قدامى ومحدثين: محمود سليمان الهواوشة وبرويز أحمد زاده هوج، بحوث في اللغة العربية سنوية في جامعة أصفهان، العدد٢٣، ١٤٤٢هـ.